

المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني ووزير الزراعة والسياحة حول قضايا الحريات العامة والزراعة

الطرشاوي ينفي المحاباة بشأن ترخيص
المواشي والإستيلاء على أرض أثرية

رئيس لجنة الرقابة يوجه عدة تساؤلات لوزير
الداخلية والأمن الوطني ووزير الزراعة والسياحة

حماد ينفي وجود أي انتهاك للحريات
العامة أو الاعتقال خارج القانون



عقد المجلس التشريعي الأربعاء جلسة خاصة برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، لمساءلة وزير الداخلية والأمن الوطني فتحي حماد، وتعلق بالاعتقال والاحتجاز الذي تمارسه وزارة الداخلية خارج إطار القانون، وتقييد وانتهاك الحريات الشخصية والعامة، وهروب سجناء جنائيين من السجن الحكومي، بالإضافة لممارسة المنع من السفر بحق بعض المواطنين، وطبيعة المصوغات القانونية التي تستند إليها وزارة الداخلية في تلك الممارسات. بدوره نفى وزير الداخلية فتحي حماد وجود أي اعتقال خارج إطار القانون، مشدداً على عدم وجود أمر يتعلق بانتهاك الحريات العامة إلا في الأمور التي يمكن أن تنتهك حرية الآخرين. كما نفى وجود حملات خاصة بالزوي أو الشعر، داعياً نواب المجلس التشريعي إلى مراجعة كافة المحاضر في أقسام الشرطة للتأكد من هذا الأمر.

وجه رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس النائب يحيى العبادسة أربعة أسئلة لوزير الداخلية والأمن الوطني فتحي حماد، تتعلق بالاعتقال والاحتجاز الذي تمارسه وزارة الداخلية خارج إطار القانون، وتقييد وانتهاك الحريات الشخصية والعامة، وهروب سجناء جنائيين من السجن الحكومي، بالإضافة لممارسة المنع من السفر بحق بعض المواطنين، وطبيعة المصوغات القانونية التي تستند إليها وزارة الداخلية في تلك الممارسات. بدوره نفى وزير الداخلية فتحي حماد وجود أي اعتقال خارج إطار القانون، مشدداً على عدم وجود أمر يتعلق بانتهاك الحريات العامة إلا في الأمور التي يمكن أن تنتهك حرية الآخرين. كما نفى وجود حملات خاصة بالزوي أو الشعر، داعياً نواب المجلس التشريعي إلى مراجعة كافة المحاضر في أقسام الشرطة للتأكد من هذا الأمر.

أما بخصوص السؤال المتعلق بهروب سجناء جنائيين، أوضح حماد أن عملية الهروب كانت نتيجة لعدم اكتمال في الإجراءات اللوجستية، حيث كثفت الوزارة كل إمكانياتها وجهودها وألقت

القبض على الهاربين. وبخصوص منع الداخلية لمواطنين من السفر، قال الوزير أنهم لا يمنعون أحداً من السفر، وإنما يتم المنع في قضايا محددة بالتوافق مع وزارة العدل والنائب العام. وفي إطار تعليق النائب العبادسة على إجابات وزير الداخلية أبدى العبادسة عدم قناعته بإجابات الوزير، داعياً وزارة الداخلية إلى مراجعة سياساتها في هذا السياق. كما ساءل التشريعي أيضاً وزير الزراعة والسياحة علي الطرشاوي.

5

رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك لـ (البرلمان):

لا أفق أمام المصالحة ما لم يتوافق الفرقاء على استراتيجية وطنية موحدة

الاحتلال يعتقل النواب.. والسلطة

تمنعهم من دخول المجلس التشريعي

وأبدى دويك رفضه للمطالب المتعلقة بالتجميد الجزئي للاستيطان، مشيراً إلى أن تجميد الاستيطان لدقيقة ويوم وشهر لا يجدي نفعا لشعبنا الذي يريد التحرر من الاحتلال والتخلص منه، مشدداً على أن كل الحلول المجزوءة لا تسمن ولا تغني عن



د. عزيز دويك

التجميد المؤقت للاستيطان غير مجد..

وأمرىكا تنزل دائماً عند الشروط الإسرائيلية

أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي أن المصالحة الفلسطينية الداخلية تراوح مكانها ولا تغيير فيها ولم يحدث فيها أي اختراق ولا يوجد بشأنها أفق جديد، عازياً ذلك إلى تباين المواقف وعدم الاتفاق على استراتيجية عمل وطني موحدة يمكن أن تستنقذ الموقف وتؤسس لمصالحة جادة بين الفرقاء. وعبر دويك في حوار مع "البرلمان" عن شكه في إمكانية استجابة حكومة الاحتلال لدعاوى وقف أو

أقر قانون الإجراءات بالقراءة الثالثة

المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الشرطة بالمناقشة العامة

أمام القضاء وماهية القانون المطبق عليها القديم أم الجديد، وبعد إجراء الدراسات والاطلاع على التشريعات المقارنة واستشارة قضاة وخبراء قانون خلصنا إلى حصر سريان القانون القديم على الدعاوى المحجوزة لإصدار الحكم لأنها استوفت كل المراحل ولم يتبق إلا النطق بالحكم وتسبيبه، أما الدعاوى الأخرى فتخضع للقانون الجديد".

ولفت إلى أن الهدف من هذه الإضافة الإحالة إلى النص العام (القانون المدني) الذي نظم الأحكام العامة للإيجار في حالة سكوت النص الخاص مع مراعاة أن النص الخاص (قانون إيجار العقارات) يقدم على النص العام (القانون المدني).

وأوضح أن التعديل المقترح لهذه المادة يهدف إلى استمرارية عقود الإيجار السارية قبل نفاذ القانون الجديد لفترة زمنية انتقالية تهدف إلى حماية المستأجر والحيلولة دون تغول المؤجر عليه من خلال إخراجه من العقار فجأة، ومُراعاة خصوصية المناطق التي لا يسري عليها قانون تقييد الإجراءات (مناطق الشمال والوسطى)، وبالتالي لا يشمل الامتداد القانوني المنصوص عليه على عقود الإيجار المبرمة في الشمال والوسطى.

وتابع: "كذلك راعى التعديل سمو إرادة طرفي الاتفاقية على المدد القانونية المحددة قانوناً، فإن كانت مدة الإيجار أكبر من المدد المبينة في القانون فإن المدد الاتفاقية تسري".

وحظر التعديل الجديد -حسب النائب الغول- على المؤجر طلب زيادة الأجرة للعقود القديمة والسارية قبل نفاذ القانون بشكل فجائي أو عشوائي وقيد هذه الزيادة بضوابط ونسب وقيم ومدد يحددها مجلس الوزراء، واستهدف هذا التعديل الحيلولة دون تعسف المؤجر بزيادة الأجرة دون معايير أو ضوابط، كما استهدف التفويض التشريعي لمجلس الوزراء بتحديد ضوابط زيادة الأجرة إلى إضفاء المرونة لأن ليس كل العقود متشابهة وتتمتع كل منطقة بخصوصية، مضيفاً أنه إذا اعتمدنا قيمة المثل للأجرة فإننا قد نجحف بحق المستأجر، وبالتالي يكون منهج التدرج ومراعاة الخصوصية هو الأنسب.



بشأن مشروع القانون بعد الاطلاع على نصوص مواد المشروع والتثبت من مدى مواءمتها لحاجتنا التشريعية الوطنية ومدى انسجامها مع القانون الأساسي المعدل، عقدت لجنة الصياغة التشريعية عدة اجتماعات لدراسة تعديلات القراءة الثالثة المقترحة وخلصت إلى موضوعيتها، فضلاً عن استشارة ذوي الاختصاص للاستئناس بأرائهم والوقوف على ملاحظاتهم حول مشروع القانون فقد خلصت اللجنة إلى أهميتها.

ومن أهم التعديلات حسب الغول أنه تم اقتراح إسباغ صفة السند التنفيذي على عقد الإيجار فيما يتعلق بمطالبة المؤجر بالأجرة المستحقة والحقوق المالية المقررة بناءً على عقد الإيجار.

وأضاف: "يساهم التعديل المضاف في حسم الجدل القائم بين القضاة والمختصين بالقانون بشأن مآل الدعاوى المعروضة

وأكد الغول أن مشروع القانون يتوافق نصاً وروحاً مع ما تمّ التوافق عليه في اتفاقية المصالحة الموقع عليها في الرابع من أيار/ مايو ٢٠١١ بالعاصمة المصرية "القاهرة" من قبل الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها حركتي فتح وحماس برعاية جمهورية مصر العربية، فقد تمّ إعداد مسودة مشروع القانون من قبل لجنة الخبراء، وبناءً عليه تمّ اعتماد مشروع القانون من قبل مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الفلسطينية في قطاع الأمن، وبإشراف مركز مسارات.

قانون الإجراءات

وفيما يتعلق بقانون الإجراءات بين النائب الغول أن مجلس الوزراء طلب إجراء بعض التعديلات على مشروع قانون إيجار العقارات المقرر بالقراءة الثانية، وبعد أن تثبتت اللجنة من الموجبات الشكلية للطلب وبعد دراسة ملاحظات مجلس الوزراء

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني خلال جلسة عقدها قبل عدة أيام قانون الشرطة الفلسطينية بالمناقشة العامة كما أقر قانون الإجراءات بالقراءة الثالثة.

واعتبر رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي المستشار محمد فرج الغول مشروع قانون الشرطة يتوافق مع السياسة التشريعية للمجلس التشريعي ويساهم في تحقيق المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، كما يأتي المشروع المقترح تجسيداً للمادة (٨٤) من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته.

وقال: "نظم المشروع الفلسطيني قوات الأمن بموجب قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٥م حيث نصت المادة (٣) من ذات القانون على أن قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني وقوى الأمن الداخلي، والمخابرات العامة، وكذلك أية قوة أو قوات أخرى موجودة أو تُستحدث تكون ضمن إحدى القوى الثلاث.

واستدرك قائلاً: "بالتالي لم تستوعب أحكام قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية تنظيم الشرطة".

وبين الغول أن الإطار القانوني الناظم للشرطة الفلسطينية ظل يعتمد على مجموعة من القرارات والمراسيم والأنظمة الصادرة عن الجهات التنفيذية والتي تتسم بالتناثر والتنافر ويعتريها في كثير من الأحيان الغموض والتناقض لأنها صدرت في حقب مختلفة ومن مرجعيات متعددة.

وتابع: "يعدّ إيجاد قانون لهيئة الشرطة حجراً أساسياً في إطار عملية إعادة بناء وتوحيد وهيكلة جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة والقطاع في إطار عملية الإصلاح المطلوبة للمؤسسة الأمنية، تبدأ باستقامة الإطار القانوني، وصولاً إلى عملية الدمج الفعلي لجهاز الشرطة، والتي يمكن اعتبارها نقطة البداية لعملية إعادة البناء وهيكلة وتوحيد الأجهزة الأمنية، كما أنه يُعدّ في حد ذاته أمراً مُستحدثاً في النظام القانوني، ووجه الاستحداث يتمثل في فكرة التقنين ذاتها أي تجميع النصوص التي تنظم شؤون الشرطة في تشريع جامع يصدر بصورة رسمية".

دعا لتجنب اللاجئين الفلسطينيين ويلات الخلافات الداخلية

د. بحر يستقبل رئيس

مجلس شوري الجماعة الاسلامية السابق في لبنان



استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني رئيس مجلس شوري الجماعة الاسلامية السابق في لبنان م. عبد الله بابتي بحضور النائب عبد الرحمن الجمل والنائب محمد فرج الغول.

ورحب بحر بالضيف الزائر لقطاع غزة متضامناً ومناصرًا، واعتبر أن زيارته للقطاع تأتي في سياق تواصل الاخوة العرب والمسلمين مع بقعة غالية وعزيزة على النفوس من الأرض المباركة، مؤكداً أنها ثمرة متوقعة للثورات العربية وتمهيداً طبيعياً لزيارة اعلام

وزعماء الأمة للمسجد الأقصى بعد تحريره الأمر الذي بات قريباً بإذن الله بفضل نهضة الوطن والشعوب العربية من حولنا.

وحمل بحر ضيفه الكريم تحيات شعبنا الفلسطيني للأشقاء في لبنان، متمنيا دوام الاستقرار للبنان، داعياً لتجنب اللاجئين الفلسطينيين أي خلافات داخلية قد تحدث، مؤكداً بأن اللاجئين الفلسطينيين إنما هم مجرد ضيوف على الدول المقيمين بها حتى تتم عودتهم لفلسطين، منها إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول التي يقيم فيها اللاجئين الفلسطينيون.

بدوره شكر بابتي بحر على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وقدم شرحاً وافياً عن طبيعة الأوضاع السياسية التي يعيشها الشعب في لبنان، منوها لأثار وتداعيات الأزمة السورية على لبنان، مؤكداً بأنها باتت أزمة تؤرق المواطن العربي، داعياً كل الأطراف العربية والدولية للمساهمة في حل الأزمة السورية والمساعدة في حقن دماء الشعب السوري واللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات سوريا. وقدم بحر في نهاية اللقاء درعاً تكريماً لضيفه عرفانا له على جهوده التي امتدت لعشرات السنوات في خدمة الشعب والقضية الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين في لبنان الشقيق.

أشاد بجهود وزارة الصحة لتطوير القطاع الصحي

النائب النجار مسئول ملف الصحة

بالتشريعي يشارك في افتتاح قسم

القسطرة بمشفى الشفاء

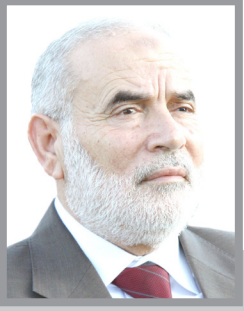


شارك النائب د. خميس النجار مسئول ملف الصحة في المجلس التشريعي مع وزير الصحة في افتتاح قسم القسطرة الجديد بمستشفى الشفاء بمدينة غزة.

وأشاد النائب النجار بالجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الصحة في سبيل تطوير القطاع الصحي والتغلب على الحصار المفروض على القطاع منذ ما يزيد عن ست سنوات.

وبين أن جهاز القسطرة الجديد يعتبر الأحدث على مستوى العالم، وسيقوم بخدمة مرضى قطاع غزة والذي سيسهم في تغطية الحالات التي كانت تغادر خارج قطاع غزة لهذا النوع من العلاج، مشيراً إلى أن ذلك يعتبر نقلة نوعية في خدمة جراحة القلب من حيث التطور والخبرة التي يقوم عليها نخبة من المتخصصين، وهذا ما يصب في تطور الصحة في قطاع غزة رغم الحصار وقلة الإمكانيات.

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

كيري.. تذاكي خائب وتلميع فاشل

لربما لم يلتفت كثيرون إلى خروج وزير الخارجية الأمريكي جون كيري عن التقاليد والأعراف الدبلوماسية لدى زيارته رام الله مؤخرا، وقيامه بالنزول إلى بعض شوارع المدينة وتناول «الشاورما» الفلسطينية، والحلوى، واحتساء القهوة العربية، وتبادل الحديث مع الباعة والمواطنين الفلسطينيين. يدرك وزير الخارجية الأمريكي أن السياسة الخارجية الأمريكية، وخصوصا فيما يخص القضية الفلسطينية، منبوذة تماما، وتحوز على كره الغالبية الساحقة من أبناء شعبنا الفلسطيني وأبناء أمتنا العربية والإسلامية، ولا يمكن أن تخترق جدار المقت البالغ والعداء الشديد الذي شيده أبناء الأمة في قلوبهم جراء السلوكيات الإجرامية والسياسات الظالمة للإدارة الأمريكية على مدار العقود الماضية.

لذا، فإن جون كيري الذي يقود الدبلوماسية الأمريكية في الخارج، ويعول على تحقيق نجاحات هامة في منطقة الشرق الأوسط التي تشكل المنطقة الاستراتيجية الأهم أمريكيا، يحاول أن يبتدر نوعا من التذاكي السياسي والتلميع الإعلامي عبر النزول إلى الشارع الفلسطيني، وخصوصا في ظل حملته ملف التسوية الفلسطينية الصهيونية، ورغبته في تحقيق إنجاز ما يصب في سجله السياسي والدبلوماسي.

ومما يبدو فقد أيقن جون كيري أن الطرح الأمريكي المجرد في سياقاته السياسية لا يمكن أن يحظى بأي قبول فلسطيني، وأن من الصعب أن تتسلل الأفكار والمواقف الأمريكية إلى العقول والأفهام الفلسطينية عبر الوسائل التقليدية، ما اضطره للجنوح نحو وسائل مغايرة وأساليب غير تقليدية يحاول من خلالها مخاطبة الشعور الوجداني الفلسطيني والتقرب إلى الشرائح المجتمعية الفلسطينية من زوايا إنسانية بحتة.

يخطئ جون كيري حين يعتقد أن محاولة تقمص الحالة الوجدانية والشعور الوجداني لشعبنا الفلسطيني يمكن أن تشق له مسارا في الوسط الشعبي الفلسطيني، لأن شعبنا يعي تماما أن الإدارة الأمريكية هي أحد أهم أسباب نكبته الكبرى، وأنها تشكل جبل البقاء الأكبر للكيان الصهيوني، وأن انحيازها التام لدولة الكيان ودفاعها عنها ومنحها الشرعية الكاملة في مختلف المحافل الإقليمية والدولية وإمدادها بالدعم المادي والعسكري والسياسي والاقتصادي يشكل سر وجودها وسبب بقائها ودوام احتلالها لأرضنا المباركة.

هل يعتقد جون كيري أن جولته في شوارع رام الله وتناوله الطعام والحلوى والقهوة الفلسطينية كفيلة بطمس آثار السياسة الأمريكية ذات الطبيعة العدوانية التي جرت أفدح المآسي وأعظم الويلات على شعبنا منذ النكبة الأولى وحتى اليوم، وأن أبناء شعبنا يمكن خداعهم وتضليلهم أو على الأقل تقييب وعيهم، ولو مؤقتا، وتزيين الجهد والسياسة الأمريكية في عيونهم بكل سهولة ويسر ودون مشقة وعناء؟!

يتحرك جون كيري في بحر من المتناقضات، فهو يوزع الابتسامات في شوارع رام الله ويتقمص كاذبا- الشعور الوجداني للفلسطينيين، في الوقت الذي تدفع فيه الأموال وتقدم السلاح لجيش الاحتلال كي يقتل أبناء شعبنا ويقصف المساجد والمستشفيات والمنشآت المدنية، وتتقاطر فيه كل أشكال المساعدات الأمريكية الاقتصادية على الدولة المسخ دون حساب، وتتجند الإدارة الأمريكية للدفاع عن شرعية وسياسات الكيان في طول العالم وعرضه، وتفعل كل ما من شأنه إعلاء الدولة اللقيطة على الجميع ووضعها فوق كل القوانين والمواثيق الدولية.

من الملاحظ أن الإدارة الأمريكية تصر على اجتراح ذات النهج العدمي الذي تطل به على شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية، وتمارس هوايتها المفضلة في الخداع والتضليل عبر طلاء وجهها القبيح بمساحيق التجميل البائسة، أملا في تحسين صورتها الذهنية المشوهة في العقل الفلسطيني والعربي والإسلامي، والنفاذ إلى عمق الوعي العربي والإسلامي الذي أدمن نبذ السياسة الأمريكية طيلة العهود والعقود الماضية.

نقول لكيري: إن شعبنا بكل توجهاته حتى أطفال فلسطين يرفضون هذه السياسة الأمريكية المفضوحة التي تحاول تجميل صورة أمريكا في المنطقة، ونؤكد أنه لا بديل عن هذا الخداع الزائف والمفاوضات العبيثة المرتقبة إلا برحيل الاحتلال الصهيوني عن أرضنا ومقدساتنا. وما ذلك على الله بعزيز.

دعا لتفعيل لجنة القدس في البرلمان المغربي

المجلس التشريعي يستقبل وفدا مغربيا تضامنيا



ولفت إلى أن المغرب كان لها دور كبير في القضية الفلسطينية منذ بدايات التاريخ الإسلامي، مضيفا: «هناك باب المغاربة في القدس منحه لهم القائد صلاح الدين الأيوبي لمشاركتهم في الحروب ضد الصليبيين وتفانيهم في الجهاد والمدافعة عن القدس وفلسطين».

واستعرض انتهاكات الاحتلال الصهيوني بحق المجلس التشريعي وما تعرض له نواب المجلس من قصف بيوت واختطاف واغتيال، مؤكدا للوفد أنه بعد نصر «حجارة السجيل» فإن فلسطين والعالم العربي والإسلامي على موعد قادم مع التحرير والتأمين.

د. مروان أبو راس

من ناحيته أشاد النائب د. مروان أبو راس بجهود الشعب والحكومة المغربية في خدمة الشعب والقضية الفلسطينية، منوها بأن المغرب من أكثر الشعوب العربية تعاطفا مع شعبنا وعملا على تحرير فلسطين وخدمة القضية الفلسطينية.

وأشاد النائب أبو راس بكافة الجهود المغربية الرسمية والشعبية الرامية لإعادة القضية الفلسطينية إلى بعدها العربي والإسلامي.

رئيس الوفد المغربي

بدوره أشاد د. عيسى امكيكي رئيس الوفد بالمجلس التشريعي ونوابه، معبرا عن العلاقات التاريخية بين الشعبين المغربي والفلسطيني، مستعرضا مواقف المغرب تجاه القضية الفلسطينية، كما أكد على دعم بلاده للحقوق الفلسطينية في التحرير والعودة وإقامة الدولة وعاصمتها القدس الشريف. ودعا امكيكي إلى الارتقاء في التضامن الدولي والعربي مع فلسطين ليصل إلى مستويات أعلى من التضامن الرمزي الموجود الآن، مضيفا: «نحن منحازون إلى خيار المقاومة الذي يهدف للتحرير الشامل لفلسطين من بحرنا إلى نهرا دون انتقاص لأي شبر منها».

وفي نهاية اللقاء قدم بحر درعا تكريما للوفد البرلماني المغربي تكريما له على جهود في مساندة ودعم قضيتنا الفلسطينية، والعمل على فك الحصار عن قطاع غزة.

استقبل المجلس التشريعي الفلسطيني وفدا مغربيا تضامنيا يضم العديد من رجال الأعمال المغاربة برئاسة د. عيسى امكيكي، وكان في استقبال الوفد عدد من نواب المجلس، وفي مقدمتهم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس.

د. أحمد بحر

وفي كلمة ترحيبية له أكد بحر أن المغرب لها علامات بارزة وأياد بيضاء في فلسطين، منوها إلى أن هذه الزيارة الأخوية التي نعتز بها ونثمناها عاليا تأتي في إطار التواصل والتضامن مع شعبنا الفلسطيني، مضيفا: «هذا الوفد التضامني مع قطاع غزة جاء ليفك الحصار السياسي عن القطاع ونعتز به، ونؤكد له أننا سنظل الأوفياء لقضيتنا وشعبنا وهذه الوفود تدل على أن القضية الفلسطينية ذات عمق عربي وإسلامي».

واستنكر بحر ما جاء على لسان الرئيس عباس من تصريحات أدلى بها في المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في الأردن حول التنسيق والتعاون الأمني، مؤكدا أن عباس لا يمثل الشعب الفلسطيني لا من قريب ولا من بعيد وأن تصريحاته هذه لا تعبر عن ثقافة الشعب الفلسطيني حيث أنه يفخر بأن سلطته أعادت ٩٦ صهيونيا خلال العام الماضي كانوا قد دخلوا مدن الضفة الغربية بكامل سلاحهم وعتادهم.

وأكد بحر بأن هذا العدد من الجنود المغتصبين كان كفيلاً بأن يبيض السجون ويضرب عن كافة أسرارنا داخل سجون الاحتلال بدلا من إعادتهم لفلسطين المحتلة، منوها إلى أنه لا أحد يجبر عباس وسلطته على أن يتخذ مثل هذه الإجراءات سوى تعاونه مع الاحتلال بل وتماهي أجهزته الأمنية مع الأجهزة الصهيونية الغاصبة لا شيء سوى العودة للمفاوضات العبيثة التي لا تجدي نفعا.

وناشد بحر الوفد المغربي العمل على تفعيل لجنة القدس في البرلمان المغربي لتأخذ دورها الحقيقي، مؤكدا أن شعبنا ماض في طريقه لتحرير فلسطين رغم الدمار والاغتيال وقصف البيوت وسياسة الحصار والعدوان المتكررة والتي تستهدف قطاع غزة وتتصاعد يوما بعد يوم.

طالبوا بتحرك رسمي جدي للإفراج عنهم

نواب نابلس يزورون عائلات

نواب شمال الضفة المختطفين في سجون الاحتلال

والعربي على انتهاكات الاحتلال بحق أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الذين أولاهم الشعب ثقته في انتخابات شهد العالم بأسره لنزاهتها.

وأوضح الوفد البرلماني أنه من غير المعقول أن يتم اعتقال عضو برلمان منتخب والزج به في غياهب السجون وسط صمت عربي ودولي ومحلي أيضا، عدا عن بعض الحملات الخجولة هنا وهناك للمطالبة بالإفراج عن النواب المعتقلين.

وبين الوفد البرلماني أن نواب الشعب الفلسطيني وحدهم من بين النواب الآخرين على المستويين الدولي والعربي تنتهك حصانتهم ويعتدي عليهم الاحتلال بلا رقيب ولا حسيب.

وشدد الوفد البرلماني على ضرورة أن يكون الدور العربي ودور السلطة الفلسطينية أكبر وأعظم فيما يخص قضية النواب المعتقلين، مؤكدا على وجوب استغلال السلطة للوضع الدولي الذي وصلت إليه ورفع قضية على الاحتلال لتفعيل قضية الأسرى في سجون المحتل ومنهم النواب المقدسيين المبعدين عن القدس والنواب المعتقلين في سجون الاحتلال.

نظم وفد برلماني عن مدينة نابلس سلسلة زيارات ولقاءات مع عائلات النواب المختطفين في مدن قلقيلية وطولكرم ونابلس، للإطلاع على أوضاع النواب المعتقلين داخل سجون الاحتلال والاطمئنان على أهلهم وذويهم.

وقال وفد النواب، الذي تكون من النواب: رياض عملة، داود أبو سير، أحمد الحاج علي، حسني بوريني، ومنى منصور، أن الهدف من الزيارات عدا عن كونه اجتماعيا يهدف للتواصل مع عائلات النواب المعتقلين بعد أن تخلى الكل عنهم وترك الاحتلال يعتقلهم ويخترق الحصانة التي يتمتعون بها محليا ودوليا.

وزار الوفد البرلماني عائلات النواب المعتقلين من مدينة نابلس النائب ياسر منصور والمعتقل إداريا لدى الاحتلال الإسرائيلي، ومن مدينة قلقيلية النائب عماد نوفل والذي ينتظر المحاكمة منذ أكثر من هـ شهور، والنائب عن طولكرم فتحي قرعاوي والمعتقل إداريا لدى الاحتلال في سجن النقب الصحراوي.

وأكد الوفد البرلماني على عدم قانونية اعتقال النواب، خاصة وأنهم يتمتعون بحصانة دولية، مستغربين الصمت الدولي

النائب د. خليل الحية رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في حوار مع (البرلمان):

جهود كيري لا تلبي الحد الأدنى من حقوقنا الوطنية.. والضغط الأمريكي على إسرائيل غير وارد

المصالحة الفلسطينية معقدة.. وأبو مازن لا ينظر
إليها كمشروع لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني

الدعم الإيراني لحماس تأثر لكنه لم ينقطع
ولا اختلاف حول القضية الفلسطينية

يأثسون من إمكانية تغيير
السياسة الأمريكية في المنطقة

بالمصالح الأمريكية جراء سياساتها بالمنطقة، مشككا في قدرة كيري وإدارته على الضغط على إسرائيل لفرض وقائع على الأرض تعترف للفلسطينيين بحقوقهم وتلزم الاحتلال بما يتم الاتفاق عليه.

من حقوق الشعب الفلسطيني رغم تحفظنا في حركة حماس على المسيرة، معتبرا أن السلوك الأمريكي في المنطقة في الولاية الثانية لأوباما يهدف إلى تحسين صورة إسرائيل وتخفيف الأضرار التي لحقت

أكد د. خليل الحية رئيس كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني أن الجهود التي يقوم بها وزير الخارجية الأميركي جون كيري في المنطقة تتجاوز الحقوق الفلسطينية ولا تؤمن الحد الأدنى

وما تضمنته الاتفاقية من اعتراف فلسطيني بحق الوجود الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، لافتا إلى أن أغلب الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات خاصة اللاجئين وقوى المقاومة رفضت هذا المسار وتمسكت بالمسار الاساسي المتمثل بالمقاومة المسلحة لإعادة الأراضي المُغتصبة إلى أصحابها.

وأوضح أن التعارض في المسار السياسي الفلسطيني مازال مستمرا إلى الآن، فأحدهما وهو الجزء الأكبر يؤمن بضرورة المقاومة لاستعادة فلسطين الأمر الذي يعزز فشل المسار الثاني الذي يفضل المفاوضات لضعفها وجمودها، وهذا بحسب كل المراقبين للعملية التفاوضية. وقال إن حركة حماس تنظر للمصالحة على أنها مرحلة مهمة لإعادة ترتيب كل الواقع الفلسطيني من انتخابات للمجلس الوطني وتشكيل مؤسسات المنظمة لإعادة البرنامج السياسي الوطني المتفق عليه من الجميع حول آلية التعامل مع الاحتلال.

وتابع: "نريد أن نوحّد النظام الإداري بين الضفة وغزة في مناطق السلطة ونقوم بتوحد الشعب الفلسطيني وإعطائه الحريات الكاملة ثم نذهب للانتخابات، ليصبح عندنا منظمة تشرف على السلطة التي هي إدارة إدارية للشعب الفلسطيني في الضفة وغزة، كما أن الأجهزة الأمنية داخل السلطة يجب أن تكون لخدمة الشعب لا لخدمة الاحتلال"، منوها إلى أن هذا ما تم التوقيع عليه في اتفاق مايو ٢٠١١.

وحول رؤية حركة فتح للمصالحة قال الحية: "فتح ترى في المصالحة تشكيل حكومة وانتخابات دون المساس بالمنظمة، الأمر الذي لا يخدم المصالحة، لذلك فإن الرئيس أبو مازن لا ينظر للمصالحة على أنها مشروع لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني".

وأنهي الحية حديثه قائلا: "إسرائيل وأمريكا لا تريد تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، فإسرائيل مرتاحة للواقع كون غزة محاصرة، والضفة بلا مقاومة، والأجهزة الأمنية تخدم الأمن الإسرائيلي، وأمريكا تطالب أبو مازن بشكل واضح: إذا أردت أن تصالح حماس فعليها أن تعترف بشروط الرباعية"، واصفا هذه الشروط بالظالمة والمجحفة بحق فصيل فلسطيني مقاوم.

مضيفا: "أولاً هناك المصاريف الثابتة لأبناء الحركة والمدفوعة من قبلهم كميزانية للحركة، وهناك ما يتم جمعه من أصدقاء الشعب الفلسطيني وأصدقاء حماس من الشعوب والمنظمات الأهلية والأحزاب، وهناك الدعم الرسمي من بعض الأنظمة وفي مقدمتها إيران.

ونفى الحية أن يكون الدعم المالي من إيران قد انقطع بسبب موقف الحركة من الثورة السورية، مشيراً إلى أنه تأثر في بعض الأحيان، مؤكداً أن حركة حماس وإيران لن تختلفا على القضية الفلسطينية، كما أن حماس حريصة على ألا تتأثر علاقتها السياسية مع أي نظام في الموضوع الفلسطيني.

الثورة السورية

وحول توقعاته للثورة السورية أوضح الحية أنه يتوقع أن يطول نزف الدم كون أغلب المتعاملين مع الثورة السورية غير حريصين على حسم القضية كما تم حسمها سياسيا في اليمن، وذلك رغبة منهم في إضعاف قدرات الشعب السوري عسكريا واقتصاديا، مؤكداً على وجود علاقة مباشرة بين القضيتين: السورية والفلسطينية مع دولة الاحتلال، مضيفاً: "لو كانت سوريا في أي موقع بالعالم غير دولة جوار لفلسطين لانتهت القضية منذ أمد بعيد".

المصالحة

وعن المصالحة الفلسطينية أوضح الحية أن المصالحة الفلسطينية متأرجحة بين أمرين: في الإجماع بين حركتي فتح وحماس على الخيار السياسي، أم على توحيد السلطة بالضفة وغزة تحت وزارة واحدة.

واعتبر أن تحقيق المصالحة شبه معقد، وذلك لعمق الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس منذ البداية وخاصة عندما وقعت منظمة التحرير على اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣



النائب / د. خليل الحية

فيما يتعلق بموضوع اللاجئين والتطبيع مع إسرائيل.

اتفاق التهدة

من جانب آخر أكد الحية أن اتفاق التهدة مع إسرائيل لم يكن إرضاءً لها ولم يأت بالتنسيق معها. وإنما كان اتفاق برعاية مصرية ومتابعة أمريكية، واصفا الاتفاق بالانتصار الفلسطيني كونه قد كف يد العدوان الإسرائيلي اليومي على غزة، وحرر أراضٍ لمزارعين على السلك الحدودي، ووسع حدود الصيادين في البحر.

وقال إن البعض يقارن بين اتفاق التهدة عقب حرب ٢٠١٢ وبين التنسيق الأمني بالضفة الغربية الذي يقدم أصحابه معلومات مجانية ضد الشعب الفلسطيني وضد المقاومة. مضيفاً: "هذا الاتفاق قابل له الشعب الفلسطيني بالرضا والفصائل الفلسطينية كلها رحبت به، وطلبت من الحكومة أن تحمي هذا الاتفاق الوطني، لأننا نقوم بشيء برغبتنا وبقرارنا الوطني". مشيراً إلى أن الاتفاق لا يعني أن أيدي المقاومة مكبلت إزاء الدفاع عن أبناء الشعب الفلسطيني عند أي عدوان إسرائيلي، كما أن باقي الفصائل ملتزمة باتفاق التهدة، مشيراً إلى أنه إذا خرج أحدها عن الإجماع الوطني فإن الحكومة تقوم بإقناعه بأن لا يخرج عن هذا الإجماع بوسائل طبيعية دون اللجوء إلى العنف أو السجن.

الأزمة المالية

وفيما يشاع عن الأزمة المالية لحركة حماس بسبب موقفها من الثورة السورية أكد الحية أن الحديث عن أزمة مالية داخل حركة حماس أمر مبالغ فيه، وأوضح أن الدعم المالي لحركة حماس قد تأثر عقب الثورات العربية لانشغال الشعوب بنفسها، وتحول الدعم المالي إلى دول أخرى غير فلسطين، مشيراً إلى أن الحركة تقوم بتنفيذ مشاريعها ومهامها من عدة جهات،

تراجع أمريكي

وقال الحية في حوار مع "البرلمان": "نحن كشعب وقوى سياسية فلسطينية يأثسون من إمكانية تحقيق تقدم في السياسة الأمريكية في المنطقة، فالإدارة الأمريكية في نظرنا لا تنحاز للمبادئ بل تنحاز للمصالح حتى ولو كانت على حساب مصالح الشعوب.

وأوضح الحية أن المشكلة الأساسية تكمن في العملية السياسية وتتمثل في عدم وجود مؤسسة حقيقية تمثل جموع الشعب الفلسطيني، مبدياً أسفه من الرئيس عباس كونه لا يستغل لقاءات المصالحة ويزود قيادة حماس بأخر مستجدات التسوية لا سيما وأن جميع الفصائل اتفقت على وضع ضوابط العملية السياسية بحسب وثيقة الوفاق الوطني عام ٢٠٠٦.

أبو مازن لا يمثلنا

وأكد الحية أن إسرائيل لن تتجاوب مع العملية السلمية ما لم يقدم أبو مازن التنازلات وخاصة مع اللات الإستراتيجية التي تعلنها إسرائيل: "لا لحدود الدولة الفلسطينية مع الأردن. لا لإنهاء الاستيطان. لا للسيادة الحقيقية للدولة الفلسطينية. لا للقدس"، مستغرباً من منهج الرئيس عباس بالرغم من هذه اللات حيث لم يتبق شيء للدولة الفلسطينية.

وأضاف: "حماس وباقي القوى كالجihad الإسلامي ليسوا جزءاً من عملية المفاوضات والتسوية كما أنه لم يتم التباحث معهم في هذه العملية، لذلك نحن نقول بكل وضوح هذه العملية لا تمثلنا".

تبادل الأراضي

وحول مبادرة السلام العربية الأخيرة اعتبر الحية أنها تنازلات مجانية بلا طلب من إسرائيل. فضلاً عن عدم حق العرب في الإعلان عن قبول المبادرة. معبراً عن اعتقاده بأن توجه جامعة الدول العربية جاء بناء على رغبة الرئيس محمود عباس القديمة خلال أحاديثه عن تبادل الأراضي، ورغبة كيري في أن يقدم العرب تنازلاً جديداً لإسرائيل.

وقال إن حركة حماس أعلنت موقفها بشكل واضح برفض هذه المبادرة. بل وتحفظت عليها، مبيناً أن حماس كان لديها تحفظات على المبادرة العربية منذ إعلانها عام ٢٠٠٢ وخاصة

المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني

ووزير الزراعة والسياحة حول قضايا الحريات العامة والزراعة

**الطرشاوي ينفي المحاباة
بشأن ترخيص المواشي
والإستيلاء على أرض أثرية**



**رئيس لجنة الرقابة يبدي عدم
قناعته بإجابات الوزير ويدعو
وزارة الداخلية لمراجعة سياساتها**



**حماد ينفي وجود أي انتهاك
للحريات العامة أو الاعتقال
خارج القانون**



وزير الزراعة والسياحة والآثار علي الطرشاوي، وذلك في إطار ممارسة المجلس التشريعي لسلطاته الرقابية على السلطة التنفيذية.

عقد المجلس التشريعي الأربعاء جلسة خاصة برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، لمساءلة وزير الداخلية والأمن الوطني فتحي حماد

تحتوي مواقع أثرية وتحويلها إلى مقار أمنية. **تراخيص المواشي**

وفي سياق رده على الأسئلة قال الطرشاوي إن وزارته قامت بتحديد شروط لاستيراد المواشي من جمهورية مصر العربية لتجاوز مسألة الحصار وقلة المواشي المستوردة عبر المعابر الإسرائيلية، ووفق هذه الشروط تقدم العديد من المواطنين، ومن استوفى الشروط سُمح له بالاستيراد، بعيداً عن أي نوع من المحاباة، مضيفاً: "في الفترة الحالية تم منع الاستيراد من مصر نهائياً لكفاية المواشي التي تأتي عبر المعابر الإسرائيلية".

الأرض الأثرية

أما بخصوص قطعة الأرض الأثرية، أكد الوزير أن المنطقة الأثرية المذكورة بمساحة ١٨٠ دونماً، وهي مساحة شاسعة، لا تسمح إمكانيات وزارة السياحة والآثار بالتنقيب فيها بشكل واسع ومتواصل، مضيفاً: "بلغنا أن هناك بعض المهتمين بأعمال الكشافة يقومون بتجريفات وتسويات في المكان ليبدأ عمل مقار لهم، وراسلنا الجهات المعنية لوقف ذلك، ومن خلال التفاهم مع الجهة التي تريد استخدام هذه الأرض، تم التوافق على منح قطعة منها لنشاطات الكشافة والقيام بها على السطح دون الحفر في الأرض، ودون تدمير أي نوع من الآثار، وتم بالفعل منحهم قطعة أرض مراعاةً للكثافة السكانية الكبيرة في قطاع غزة وندرة المناطق المفتوحة لممارسة هذه النشاطات".

رد التشريعي

وفي تعليقه على إجابات وزير السياحة والآثار، أبدى النائب يحيى العبادسة تفهمه لآليات تجاوز الحصار بالاستيراد من مصر، لكنه أكد أنه خلال اطلاع لجنة الرقابة على الأليات، لم تجد معايير ناضجة ومحددة تسمح بعدم التمييز بين التجار، موصياً الوزارة بوضع ضوابط. وبخصوص استخدام قطعة الأرض بذريعة الكثافة السكانية وبشروط، قال العبادسة أن هذا العذر غير مقبول، وأن المطلوب التحرز على هذه المنطقة، ولا يصح استخدامها من قبل مواطنين أو مؤسسات يمكن أن تشوه الموروث الحضاري والتاريخي.

وختم النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر الجلسة، شاكراً الوزراء الذين لبوا دعوة المجلس، والنواب على جهودهم في الرقابة على السلطة التنفيذية.



هروب السجناء

الخاصة بها وفق مقتضى القانون تماماً، ولا يمكن الاستناد إليها استناداً عاماً فيما يتعلق بالتعرض للمواطن في الشارع وضربه وانتهاك حرياته وممتلكاته، مشدداً على عدم جواز ذلك بأي حال من الأحوال، مشيراً إلى أن القانون الأساسي الفلسطيني يعطي الضمانات الكاملة لحرية المواطن، لذلك تحتاج وزارة الداخلية إلى مراجعة سياساتها في هذا السياق.

وأضاف: "أما ظروف الهروب من السجن فقد ثبت لدينا هروب محكومين من السجن بتواطؤ من عناصر من الشرطة، وهذا الموضوع تم التحقيق فيه وتم إدانة من هم وراء هذا العمل، ووزير الداخلية يعلم ذلك، وكنت أتمنى أن يتكلم في مجال محاسبة من قام بهذه الأعمال". وتابع: "أما بخصوص المنع من السفر، فقد ثبت لدينا أن مؤسسة الأمن الداخلي تمنع من السفر بقرارات عليا أو أمنية، ونحن نقول بصراحة بأن الجهة الوحيدة المخولة بالمنع من السفر هو القضاء فقط ووفق إجراءات محددة".

وفي نهاية المداخلة أكد النائب العبادسة أن إجابات وزير الداخلية لم تكن مقنعة.

مساءلة وزير الزراعة والسياحة

كما وجه النائب يحيى موسى أسئلة لوزير الزراعة والسياحة والآثار علي الطرشاوي بخصوص المحاباة في منح وزارة الزراعة تراخيص لاستيراد المواشي من الجانب المصري لتجار على حساب آخرين دون معايير ضابطة تسمح بتكافؤ الفرص، وسؤالاً آخر في مجال السياحة والآثار والمتعلق بالاستيلاء على أرض

مساءلة وزير الداخلية

ووجه رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس النائب يحيى العبادسة أربعة أسئلة لوزير الداخلية والأمن الوطني فتحي حماد، تتعلق بالاعتقال والاحتجاز الذي تمارسه وزارة الداخلية خارج إطار القانون، وتقييد وانتهاك الحريات الشخصية والعامة، وهروب سجناء جنائيين من السجن الحكومي، بالإضافة لممارسة المنع من السفر بحق بعض المواطنين، وطبيعة المسوغات القانونية التي تستند إليها وزارة الداخلية في تلك الممارسات.

الاعتقال خارج القانون

بدوره نفى وزير الداخلية فتحي حماد وجود أي اعتقال خارج إطار القانون، مؤكداً أن المجرمين استغلوا حالة الأمان في البلد لارتكاب الكثير من جرائم الأموال، لذلك قامت وزارة الداخلية بعمل دائرة خاصة لملاحقة مجرمي الأموال بالتعاون مع وزارة العدل، وعملت توصيفاً لقضية اعتقال هؤلاء بمذكرات، ما أسهم في إرجاع ملايين الدولارات إلى المواطنين المسلوبة منهم، والذين يقدمون هذه الشكاوى للمجلس التشريعي بأنهم موقوفون ظلماً، وهم أساساً نصبوا على المواطنين، واستولوا على أموالهم وكافة ما يملكون، الأمر الذي تسبب لبعضهم بجلطات دماغية وأمراض أخرى.

سؤال الحريات

أما بخصوص السؤال المتعلق بالحريات العامة، أكد حماد أن وزارته حصلت على معدلات عالية من رضا المواطنين في أكثر من حملة، وظهر ذلك من خلال لقاءات مستمرة مع الجمهور، متحدياً كل من كان لديه شكوى ولم تحل، مشدداً على عدم وجود أمر يتعلق بانتهاك الحريات العامة، إلا في الأمور التي يمكن أن تنتهك حرية الآخرين.

وتابع: "نحن استندنا إلى بعض مواد القانون التي تنكر خدش الحياء العام، وإلى لوائح الضبط الإداري"، مؤكداً أن الوزارة راجعت كثيراً من الحالات التي ظهرت في الإعلام وتبين عدم صدقيتها، موجهاً اللوم على "وسائل الإعلام المعادية" التي توجه الكلام ضد وزارة الداخلية، وتحاول تشويه صورتها أمام الرأي العام.

كما نفى وجود حملات خاصة بالزّي أو الشعر، داعياً نواب المجلس التشريعي إلى مراجعة كافة المحاضر في أقسام الشرطة للتأكد من هذا الأمر.

أما بخصوص منع الداخلية لمواطنين من السفر، قال وزير الداخلية أنهم لا يمنعون أحداً من السفر، وإنما يتم المنع في قضايا محددة بالتوافق مع وزارة العدل والنائب العام.

رد التشريعي

وفي إطار تعليق النائب يحيى العبادسة على إجابات وزير الداخلية أبدى العبادسة تقديره لجهود وزارة الداخلية في ميادين كثيرة، مؤكداً بأن فرص نجاح أي وزارة داخلية في الدنيا تكاد تكون منعدمة إذا انطبقت عليها الظروف التي تحياها وتعاينها وزارة الداخلية في غزة.

وبصدد الحريات العامة أكد العبادسة أن المواد

النائب الغول: الهدف تبني سياسة تشريعية رادعة بحق جرائم المخدرات

اللجنة القانونية بالتشريعي تعقد ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون المخدرات



الجدول والوقوف على بعض الضوابط الإجرائية الخاصة بضبط المهربين وإتلاف المواد المخدرة المحجوزة.

والإقامة الجبرية والرقابة. وفي ختام اللقاء أشاد الحضور بمشروع القانون، داعين لعقد مزيد من ورش العمل لضبط

وإنتاج وصنع المواد المخدرة المستعملة في المجال الصيدلاني بموجب ضوابط صارمة. وأضاف: "عدم تناسب العقوبات المقررة في التشريعات السارية مع جسامة وخطورة جرائم المخدرات، يدفع باتجاه تبني سياسة تشريعية صارمة رادعة بحق جرائم المخدرات". وأوضح النائب الغول أن مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بات يشكل مطلباً رئيساً وملحاً لدى إدارة مكافحة المخدرات والنيابة العامة والمحاكم الجزائية فضلاً عن الأهالي في ظل ترهل الإطار القانوني الحالي وعجزه عن إيقاف المد المستمر للمواد المخدرة في المجتمع الفلسطيني. وناقش الحضور آلية اعتماد الجداول لتصنيف المواد المخدرة، كما أبدى المشاركون ملاحظاتهم على العقوبات المقررة في مشروع القانون وكذلك تقييم العقوبات.

ونوه الحضور إلى أهمية تناول القانون إيداع المدمنين في مصحات خاصة مع التأكيد على إقرار بدائل لعقوبة الحبس مثل المنع من السفر

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بحضور عدد كبير من المختصين وممثلي الوزارات والسلطة القضائية والإدارة العامة لمكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية والإدارة العامة للصيدلة ورجال قانون وممثلين عن وزارة الزراعة ووزارة الشباب والرياضة وممثلي الطب النفسي. وافتتح اللقاء النائب المستشار محمد فرج الغول، مؤكداً على أهمية سن مشروع القانون بهدف توحيد المرجعية القانونية.

وأشار النائب الغول إلى أن أهمية إقرار القانون تكمن في انتشار العديد من المواد الكيميائية المسببة للإدمان في المجتمع الفلسطيني على غرار عقار الترامادول وغيرها من العقاقير المؤثرة على الإدراك المنتشرة بين شريحة الشباب خاصة، في الوقت الذي يقابل كل ذلك عجز النصوص القانونية السارية عن مجابعتها، إضافة إلى الحاجة إلى تشريعات عصرية تنظم استيراد واستعمال

شكلت إضافة نوعية لعمل المجلس التشريعي

الوفود البرلمانية العربية الزائرة للقطاع.. النتائج والمآلات

ما مدى جدوى الوفود البرلمانية الزائرة لقطاع غزة، وما الآثار المترتبة عليها؟ وهل يتم المتابعة والتواصل فيما بعد انتهاء زيارات الوفود البرلمانية في إطار الدبلوماسية البرلمانية، بهدف البناء على ما تم تحقيقه، (البرلمان) حملت هذه الأسئلة إلى عدد من نواب المجلس التشريعي، وأعدت التقرير التالي.



النائب يونس الأسطل

من ناحيته قال النائب يونس الأسطل إن زيارات الوفود البرلمانية لقطاع غزة يأتي من خلالها الخير الكثير لصالح الشعب الفلسطيني، وذكر على وجه الخصوص إطلاع هذه الوفود على معاناة الشعب الفلسطيني وبشاعة الجرائم التي يرتكبها الاحتلال، بالإضافة إلى التشاور معهم في آليات الملاحقة القانونية للاحتلال في المحافل الدولية، وإيجاد السبل الفعالة لفضح الاحتلال أمام العالم.

وأكد النائب الأسطل أن قضية النواب الفلسطينيين المختطفين في سجون الاحتلال يكون لها نصيب خاص من الحوار، يقوم البرلمانيون الزائرون بدورهم في حث حكوماتهم والضغط عليها لتتارس ما في وسعها لإطلاق سراحهم، هم وكافة الأسرى في سجون الاحتلال. وأشار الأسطل: "في إطار المتابعة لما يتم الاتفاق عليه: فإن الجهود لا تخلو من ثمرات سريعة أحياناً، وبطيئة أحياناً أخرى، وعلى سبيل المثال، فإن أعداد المختطفين من نواب كتلة التغيير والإصلاح قد تناقص إلى الثلث، ولا زلنا نطمح إلى تحرير الباقين، بل إلى طي الاختطاف السياسي لمن يملكون حصانة برلمانية حقيقية. كذلك رجوعهم مقتنعين بأننا نملك من الإصرار والعزيمة، ومن الإعداد والتحدي، ما سيؤدي إلى طرد الاحتلال، وإلى نُيلنا الحرية، والكرامة، والتمكين لكفى ذلك: فإنه سينعكس على مستوى الالتفاف الشعبي، ثم الرسمي من حولنا، خاصة في البلدان الإسلامية". مضيفاً: "لا شك أن هذا اللون من التواصل مع البرلمانيين يطارد الرواية الصهيونية التي تُظهر الاحتلال بمظهر الواقع تحت وطأة الإرهاب الفلسطيني، بحيث يعرف أولئك البرلمانيون، ومعهم شعوبهم، وحكوماتهم، حقيقة الجرائم التي يقترفها الصهاينة ضدنا، ومعهم السلطة على قدم المساواة في تعاونها الأمني غير المحدود مع الاحتلال: اغتيالاً واعتقالاً للمجاهدين، ومطاردةً وتضييقاً خناق على بقية الشعب الفلسطيني".



النائب محمد شهاب

من جهته عبر النائب محمد شهاب عن سعادة وترحيب نواب التشريعي بزيارات الوفود البرلمانية التي تضيف إضافة نوعية لعمل المجلس التشريعي وتؤكد على شريعته، وتدعم صمود الشعب الفلسطيني، وتسهم في مجال تبادل الخبرات والتدريب، وعقد لجان صداقة بين البرلمانات العربية والبرلمان الفلسطيني، وتبادل الاقتراحات والرؤى والآراء، مشيراً إلى أن النواب يشرحون للزوار القضايا الأساسية التي تمثل معاناة الشعب الفلسطيني عامة ومعاناة النواب المختطفين بشكل خاص، من أجل أن تتحرك هذه البرلمانات في كافة المحافل وتضغط على حكوماتها للعمل على الإفراج عن هؤلاء النواب، بالإضافة للتشاور معهم فيما يتعلق بموضوعات القوانين، ويشمل ذلك تبادل للزيارات وتبادل الخبرات.

وأكد شهاب أن رئاسة المجلس واللجان المختصة تهتم بقضية المتابعة، لأننا نعلم أن كل عمل بلا متابعة سيذهب أدراج الرياح، لدرجة أننا أفرزنا النائب مروان أبو راس في سنوات مضت لمدة سنة خارج القطاع لهذه الأمور، والآن من خلال المتابعات نجد أن الوفود البرلمانية تحديداً تأتي إلى القطاع أكثر من ذي قبل، إضافة لجهود الحملة الدولية للإفراج عن النواب المعتقلين التي تقوم بجهود كبيرة وتنظم علاقات مع الكثير من المؤسسات حول العالم.

ورئاسة الكتلة البرلمانية، بشكل حثيث ومستمر لإبقاء حالة الخطوط الساخنة في التواصل، وأيضا متابعة تنفيذ الوعود التي تلقاها الشعب الفلسطيني من هذه الوفود.



النائب يوسف الشرافي

من ناحيته قال النائب يوسف الشرافي: "بعد الحصار الذي دام أكثر من ست سنوات والذي شكل جريمة إبادة بحق الشعب الفلسطيني نشعر أن الله سبحانه وتعالى يفرج عنا، خاصة النواب الفلسطينيين الذين كانت توضع في طريقهم الموانع من أجل أن لا يصلوا إلى مرادهم بالارتباط مع البرلمانيين في الخارج، الآن البرلمانيين أنفسهم يزورون قطاع غزة، وهذه الوفود تؤكد بمجيتها على أنها أهلاً للوفاء للشعب الفلسطيني المرباط".

وأكد النائب الشرافي أن زيارات هذه الوفود تبرهن على أن فلسطين هي لكل الأمة العربية والإسلامية، ويساهم في الدعم الإنساني، ويكون هؤلاء الزوار سفراء في بلادهم، يوصلون الحقائق المعبرة عن جرائم الاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن أهل فلسطين ينتظرون الدعم من العرب والمسلمين، علينا الثبات وعليهم الدعم والمساندة، ومجيء هذه الوفود يصب في مصلحة القضية الفلسطينية ورفع الحصار عن القطاع.

وأضاف: "أرى بأنه غالباً ما يتواصل النواب مع بعضهم البعض، بل أصبح هناك لجان صداقة مثل لجنة الصداقة المشتركة مع مجلس النواب البحريني، وهناك تواصل مع مركزية المجلس بقيادة النائب الأول الدكتور أحمد بحر وعلى سبيل التواصل الفردي، وعند ذهابنا



النائب مشير المصري

فقد أكد النائب مشير المصري أن الوفود البرلمانية القادمة لقطاع غزة تأتي في إطار تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع آفاق العمل الدبلوماسي والبرلماني لحشد التأييد العالمي للقضية الفلسطينية، وأيضا لاطلاعهم على حجم معاناة شعبنا في قطاع غزة في ظل الحصار الذي استمر لسنوات على القطاع، وإبراز صورة الصمود والتحدي التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وأوضح النائب المصري أن ثمرة هذه الوفود أنها تكسر حالة العزلة السياسية والحواجر التي وضعت ما بين قيادة الشعب التي جاءت عبر صناديق الاقتراع وبين ممثلي الشعوب العربية والعالمية، وتبقى آفاق العمل المشترك مفتوحة أيضاً. وأضاف: "إن الناظر للمشهد الفلسطيني بعينه مباشرة وعلى الأرض الفلسطينية يختلف عن السامع لهذا المشهد عن بعد، ولا شك أن لهذا الأمر الأثر الكبير في أن يكون الزائرون لقطاع غزة بمثابة سفراء للقضية الفلسطينية ويعملون من مواقعهم المختلفة لتعزيز مقومات صمود الشعب الفلسطيني، والإدراك بأن حالة الصمود هي الكفيلة بانتزاع الحقوق والثوابت".

وشدد المصري على أن المتابعة والتواصل تشكل ضرورة وهي من لوازم العمل الإداري السليم، مشيراً إلى أن الدوائر البرلمانية سواء في لجان المجلس التشريعي يتابعون من خلال مواقعهم وعبر النواب المكلفين في هذه الجوانب، وعبر اللجان الصديقة وذات الاختصاص، فضلاً عن دور رئاسة المجلس

ناقشت أزمة الغاز التي تعصف بالمواطنين

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لمدير عام الهيئة العامة للبترول



ودعا أعضاء اللجنة المواطنين للمساهمة في إبلاغ الهيئة عن أي محاولات للاستغلال أو الاحتكار من قبل الموزعين أو أصحاب المحطات حتى يتسنى للهيئة القيام بعملها على أكمل وجه.

والقطاع الزراعي بشكل سريع دون إبطاء بهدف استمرار العمل في تلك المنشآت الحيوية وعدم تعطيلها، مطالبين الهيئة باتخاذ المزيد من الإجراءات ومواصلة العمل بشتى الطرق وصولاً لخفض سعر أنبوبة الغاز للمستهلك.

لمحطات الغاز. وأكد مهنا على أن كمية الغاز المطلوبة شهرياً لقطاع غزة هي ٥ آلاف طن بينما الكمية التي تصلنا لا تتجاوز في أحسن الأحوال ٣ آلاف طن مما يفاقم الأزمة ويعمقها يوماً بعد يوم، موضحاً بأن الشكاوى الواردة للهيئة من قبل أصحاب محطات الغاز يتم متابعتها بشكل متواصل دون أي إهمال أو تسويف من قبل موظفي الهيئة المختصين، مؤكداً بأنها في إطار الشكاوى الطبيعية في ظل نقص كمية الغاز. بدوره طالب رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان الهيئة بتجهيز خطة ورؤية محددة يتم اعتمادها وتطبيقها في حالتي الانفراج في الغاز وشحه بحيث لا يتضرر المواطن ويتم بموجبها توفير الحد الأدنى من كميات الغاز للمحطات بهدف التخفيف على المواطنين والتسهيل عليهم في ظل الأزمة التي يعيشها قطاع غزة. من ناحيتهم أكد أعضاء اللجنة على ضرورة قيام الهيئة بمعالجة الاشكاليات الطارئة الناجمة عن شح كميات الغاز والمتعلقة بالمصانع

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الاثنين الماضي جلسة استماع لمدير عام الهيئة العامة للبترول عبد الناصر مهنا في مقر المجلس التشريعي بغزة، بحضور أعضاء اللجنة النواب د. سالم سلامة ود. يونس الأسطل ود. يوسف الشرافي وجمال نصار، وذلك للاطلاع على سير العمل بالهيئة. وقدم مهنا أمام اللجنة شرحاً وافياً متكاملًا عن واقع الغاز الطبيعي في قطاع غزة والمشاكل تواجهها الهيئة في ظل أزمة الحصار الخانق الذي يفرضه الاحتلال، موضحاً أن ذلك يتم ترجمته في سياسة الاغلاقات المتكررة والمستمرة لمعبر كرم أبو سالم. ونوه إلى أن كمية الغاز التي يتم ضخها يومياً من الجانب الاسرائيلي قليلة، مضيفاً أن الاحتلال يفرض شروطاً مشددة على عملية نقل وضخ الغاز، منها فرض اشتراطات على الصهاريج الموجودة في الجانبين حيث كانت حمولة الصهريج الواحد تصل الي ٢٥ طناً والآن اشترطوا بأن لا تتجاوز ١٨ طناً في الصهريج الواحد مما أثر على الكمية التي يتم ضخها وبالتالي توزيعها

نواب جنين يزورون الجامعة العربية الأمريكية



بشكل عام، مؤكداً على صقل مهارات الطلاب وتزويدهم بالمزيد من المهارات التدريبية التي تكفل لهم الانسجام والتأقلم في سوق العمل بعد تخرجهم من الجامعة. وحث النائبان رئيس الجامعة على ضرورة أن تساهم تخصصات وبرامج الجامعة الجديدة في تطور المجتمع الفلسطيني وصقل خبرات ومهارات طلاب الجامعة، بالإضافة لموائمة ومناسبة تلك التخصصات لطبيعة سوق العمل بالانسجام مع حاجة المجتمع. وأبدى النائبان استعدادهما لتقديم يد العون للجامعة وإدارتها، وتابعاً: «اننا نضع خبراتنا وامكانياتنا تحت تصرف الجامعة وإدارتها والهيئتين الادارية والاكاديمية فيها بغية أن تبقى الجامعة في مصاف الجامعات الراقية وفي مقدمة جامعات الوطن». بدوره، ثمن أبو موسى زيارة النائبان إبراهيم دحبور وخالد يحيى وشكر لهما هذه الزيارة، مؤكداً على ضرورة وأهمية التواصل الدائم والمستمر بين الجامعة وإدارتها وبين أعضاء المجلس التشريعي في جنين.

زار النائبان في المجلس التشريعي الفلسطيني عن محافظة جنين، إبراهيم دحبور وخالد يحيى، الجامعة العربية الأمريكية في المدينة وكان في استقبالهم رئيس الجامعة د. محمود أبو موسى، والعديد من نوابه ومساعديه، ولضيف من الأكاديميين والإداريين وممثلي الطلاب بالجامعة. ورحب موسى بالنائبين وقدم شرحاً وافياً عن الجامعة وكياناتها والبرامج الأكاديمية المعتمدة فيها منوهاً لأن جامعتهم تعمل بكافة طاقات العاملين فيها من أجل خدمة الطلاب والتقدم بالجامعة الي الأمام والارتقاء بالمستوى الأكاديمي وتجويد العملية التعليمية. وقدم النائبان دحبور ويحيى العديد من الاقتراحات التي من شأنها تطوير وتجويد الحياة الأكاديمية والعلمية والتعليمية بالجامعة، مؤكداً على ضرورة السير الي باتجاه تطوير الجامعة وطرح المزيد من البرامج الأكاديمية المتميزة والتي تتناسب مع الحياة العملية وسوق العمل. وشدد النائبان يحيى ودحبور على ضرورة تعزيز دور الجامعة أكاديمياً وثقافياً لتكون جزءاً من البيئة الاجتماعية لمدينة جنين والمجتمع الفلسطيني

النائب النجار عضو لجنة القدس بالتشريعي يزور الوزير المدهون



الاجتماعي، والتواصل مع الجهات الخارجية من أجل إثبات عدم أحقية اليهود في القدس، وقيمة القدس للمسلمين. من جانبه دعا المدهون إلى استنهاض الأمة من أجل قضية القدس ومواجهة ما يحصل للمدينة المقدسة من تهويد وضياح للهيوية، وتنظيم فعاليات للحفاظ على مكانة المدينة التاريخية والإسلامية. واستعرض المدهون للنائب النجار أهم البرامج والنشاطات التي تعنى بقضية القدس كجائزة القدس الدولية والنشاطات الرياضية والبطولات التي تعقد من أجل القدس وتأهيل قادة ومنشطي المخيمات الصيفية والمعارض الخاصة التي نفذت في الوزارة، داعياً كل مؤسسات المجتمع المدني إلى التكاتف حول القضية الدينية والمركزية. وأوضح المدهون بأن الوزارة وضعت خطة لكل الإدارات على أن تكون من ضمن نشاطاتها الدورية فعالية خاصة للقدس وكل القضايا المركزية للشعب الفلسطيني.

زار النائب خميس النجار عضو لجنة القدس في المجلس التشريعي الفلسطيني وزير الثقافة والشباب والرياضة محمد المدهون وذلك في مقر وزارة الثقافة بغزة. وأكد النائب النجار خلال اجتماعه مع الوزير المدهون على ضرورة قيام الحكومة من خلال وزاراتها المختلفة بتفعيل قضية القدس في جميع المحافل المحلية والدولية والعمل على كشف جرائم الاحتلال في تلك المدينة ومساندة أهلها ودعمهم من خلال الجهد والعمل الجماعي المشترك. واستعرض النائب النجار العمل الذي يقوم به المجلس التشريعي من أجل قضية القدس وكل القضايا الرئيسية، مضيفاً: «لا بد من تفعيل النشاطات خارجياً وليس داخلياً فقط». وأشار النائب النجار إلى أن ملف القدس في الوزارات مهم لما لمدينة القدس من أهمية تاريخية ودينية، مستعرضاً أهم البرامج والخطط التي ستنفذ من أجل قضية القدس والأقصى عبر مواقع التواصل



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

عن الحرية والعدالة..!

المشروع الإسلامي الذي يتصدى لحكم وتوجيه الناس والجمهير ليس مشروعاً شخصياً بحثاً يخضع لرؤية زيد أو اجتهد عمرو، وإنما يتشكل وفق منظومة القيم والأفكار والتجارب الراشدة التي تضبط البوصلة وتضمن ترشيد الحال والمسار وتوجيه دفة السفينة إلى شاطئ السلامة وبر الأمان، بعيداً عن الشطحات والنوازع الشخصية أو الرؤى المتشددة والمواقف المنغلقة، الكفيلة بحرف المسار وخط الأوراق وفتح معارك جانبية تسهم، أيما إسهام، في قلب الأولويات وتشتيت الجهود وتبديد المنجزات.

نزع الصفة والأهواء الشخصية عن المشروع الإسلامي الحاكم يشكل أحد أهم شروط النجاح، سياسياً وفكرياً وثقافياً وجماهيرياً، فالموقف السياسي حين ينبثق عن مرجعيات راشدة، ويصدر عن معين حكيم تلفه إرادة العمل الجماعي المنظم، فإنه يلامس القلوب والأفئدة، ويحظى بالرضا والقبول دون حواجز أو إعاقات.

في ديننا الحنيف ومشروعنا الإسلامي فإن قيمتي: الحرية والعدالة تشكلان أعلى مراتب القيم، وتسودان ما سواهما من قيم، فبالحق والعدل قامت السموات والأرض، وخلق الله الخلق، وبهما يستمد المشروع الإسلامي في الحكم روحه وقوام وجوده ودفق انطلاقه في مسالك وتعاريف الحياة الوعرة.

وبقدر ما حفل الشرع القويم بهاتين القيمتين، فإن جمهور الفقهاء والمفكرين وأهل الرأي والحكمة فضلاً عن معظم التجارب الإسلامية على امتداد التاريخ الإسلامي الناصع، رأوا في تحقيقهما وتوفيرهما في أي مجتمع مقدمة لازمة وضرورة أساسية تسبق أي خطوة ذات علاقة بتطبيق الحدود الشرعية، ما يمنحنا مزيداً من الفهم والإدراك لمدى قدرهما ومنزلتهما في ديننا العظيم، وبالتالي المشروع الإسلامي الوسطي الذي يبتغي دعوة الناس إلى الطريق القويم، وإعادة الإسلام إلى موقعه الريادي في حياة الأمة بعيداً عن الشطط والغلو والانحراف.

ومن هنا فإن أي إجراء سياسي أو ممارسة تنفيذية تنتقص من هاتين القيمتين تشكل إخلالاً بيننا بالأساس الديني والأرضية القيمة التي تتسلح بها التجربة الإسلامية الحاكمة، وهو ما يقدح بشكل مباشر في أصل وعمق التجربة في وعي الناس ويشوه أركانها وتجلياتها في أفهام الجماهير.

احترام قيمتي: الحرية والعدالة أبسط ما يمكن تقديمه لشعبنا الفلسطيني الذي عانى الأمرين جراء سياسات ومخططات واعتداءات الاحتلال، أما غيابهما أو إهدارهما فهو وصفة جاهزة للاحتقان والاستبداد الذي ينافي منطوق القيم ونصوص الشرع ومتطلبات الواقع.

الحرية المنشودة هي قيمة الحرية المطلقة والمسئولة التي لا تصادم القيم أو تعدي على حقوق الآخرين، ومن واجبنا أن نحرص عليها ونتجنب المساس بها تحت أي ظرف من الظروف. كذلك العدالة هي ميزان الحق وأحد أهم تجسيدات النظرية والعملية، فإن غابت أو ترنحت اهتز الكون وحق بنا غضب الله تعالى وتعسرت حياتنا وشئون معاشنا على الدوام.

إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

ناقشت قضايا الكادر الموحد وهيئة الاعتماد

والجودة واختبارات مزاولة المهنة وامتحانات الثانوية العامة

لجنة التربية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير التربية والتعليم العالي



عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوزير التربية والتعليم العالي د. أسامة المزيني، وذلك بحضور النائب د. عبدالرحمن الجمل رئيس اللجنة والنائب د. خميس النجار مقرر اللجنة، وأعضاء اللجنة النائب د. محمد شهاب والنائب د. يوسف الشرافي والنائب يحيى موسى والنائب يونس أبودة. وتناولت الجلسة عدداً من القضايا الهامة المرتبطة بوزارة التعليم وأبرزها موضوع الكادر التعليمي الموحد لمؤسسات التعليم العالي، والشكل القانوني للهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي، وآلية اختبارات مزاولة مهنة التعليم للتوظيف للعام الحالي، واستعدادات الوزارة لامتحانات الثانوية العامة.

فيها نظراً لأن فرق الكادر المالي حسب القرار يدفع من موازنة الجامعة أو الكلية الحكومية.

هيئة الاعتماد والجودة

وفيما يتعلق بالهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي أكد الوزير المزيني أن الهيئة بشكلها الحالي قد شكلت بناء على عدة اعتبارات، أهمها حصول العضو على درجة الأستاذية وأن يكونوا من تخصصات مختلفة، وأن الشكل القانوني لتشكيل الهيئة سوف يتم تداركه بعد انتهاء الدورة الحالية لمجلس إدارتها والذي من المقرر أن ينتهي في غضون ستة أشهر، مبدئياً ارتياحه من اقتراح النواب بأن تشتمل الهيئة في تشكيلها الجديد على خبراء وأساتذة جامعيين متقاعدين وممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

اختبارات مزاولة المهنة

وعن اختبارات مزاولة مهنة التدريس أوضح الوزير المزيني أن منح المزاول للمعلمين يعتبر توجه دولياً، وأن هذا القرار جاء نتيجة توصيات قدمت للوزارة بعد عقد العديد من الدراسات الاجتماعات وورش عمل شاركت فيها العديد من الجهات المعنية كوكالة الغوث ومنظمة اليونسكو ومنظمات المجتمع المدني، موضحاً أن شهادة مزاولة المهنة تسمح لحاملها بالدخول لاختبارات التوظيف التخصصية لمدة خمس سنوات، وأن هناك ارتياحاً ورضى كبيرين بين المتقدمين للاختبار الذي سيعقد مرتين في كل عام، مبيناً أن نسبة من اجتاز الاختبار وحصل على شهادة مزاولة مهنة التدريس بلغت حوالي ٦١ % من

ضرورة التواصل

وافتح النائب الجمل الجلسة، مؤكداً على ضرورة التواصل المستمر بين وزارة التربية والتعليم العالي والمجلس التشريعي، منوهاً إلى أن هذه الجلسة تأتي في سياق دور المجلس في الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

الكادر التعليمي الموحد

من جهته أبدى المزيني سعادته جراء متابعة لجنة التربية بالمجلس التشريعي لشؤون وزارته، مؤكداً على أن الوزارة لا تدخر جهداً من أجل الوصول بالعملية التعليمية في فلسطين إلى مراحل متقدمة من التطور والنوعية، مؤكداً أن وزارته وفيما يتعلق بالكادر التعليمي الموحد قامت بتطبيق كادر العاملين بالتعليم العالي المالي اعتباراً من بداية العام الحالي وذلك بناء على قرار وزير التربية والتعليم العالي رقم (٤) لسنة ٢٠١٣ والقرار رقم (٨) لسنة ٢٠١٣ بشأن صرف الفرق المالي للكادر التعليمي وتحديد الدرجات العلمية وشروطها للعاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومي بغزة.

وتابع: أدى ذلك لارتياح كبير في أوساط أكثر من ٨٥ % من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، منوهاً إلى أن وزارته تعكف حالياً على دراسة أوضاع فئة المدرسين الجامعيين من حملة الماجستير وأليات اعتمادهم ضمن مسمى وظيفي "محاضر" ووضع تصور مالي لذلك، موضحاً أن الضائقة المالية التي تمر بها بعض الجامعات والكليات الحكومية ألقت بظلالها على بعض العاملين



اللجنة القانونية بالتشريعي لدى اجتماعها لمناقشة خطة عملها للمرحلة القادمة



د. بحر يلقي كلمة في إطار الوقفة التضامنية مع الأسرى المرضى المضربين عن الطعام أمام مكتب المفوض السامي